حوار..

بقلم: احمد طلعت

سمعة الموظف العام..!!

فاجاني الاستاذ مفيد فوزي-في الطريق العام- وفي يده ميكرفون، وبغير تحية أو سلام وجه لي سؤالا محددا انطلقت كلماته من فمه كطلقات الرصاص، والسؤال هو لماذا يفسد رؤساء المدن ورؤساء الاحياء. وقد اجبت الاستاذ مفيد فوزى بقدر ما سمحت به سرعة الخاطر، وبقدر ما يجب ان تكون عليه الاجابة-في الطريق العام من اختصار وتركيز.

لكنني ظللت بعد ذلك- ولساعات طويلة- افكر في سؤال الاستاذ مفيد فوزي واجد له اكثر من جواب. فالقانون عندنا قد اصبح وليد انفعال طارئ ولم يعد- كما يجب ان يكون- وليد دراسة متانية وتفكير عميق يضع في الاعتبار مختلف الآراء وكافة الاحتمالات بحيث يتمتع هذا القانون بعد اصداره بالثبات والاستقرار. يكفي ان يتحدث الناس عن واقعة من وقائع الانحراف حتي يتقدم الحكام لمجلس الشعب بمشروع قانون يتصورون انه علاج ناجح لهذا الانحراف، (ويسارع) مجلس الشعب بالموافقة علي مشروع القانون حتي لايتهم بانه يعطل جهود الحكومة في محاربة الانحراف، خصوصا أن اغلبية المجلس تنتمي للحزب الحاكم وتتصور عن خطأ أن واجب (الانتماء) الحزبي يفرض علي المجلس ان يناصر الحكومة ضد معارضيها، حتي ولو كان هؤلاء المعارضون اصحاب رأى يستحق ان يوضع في الاعتبار.

ومن خلال فكرة الانتماء الحزبي من جهة، وضغط المنصة من جهة اخري (يمر) مشروع القانون وهو ملئ بالثغرات التي يخالف الناس القانون من خلالها في حماية مبدأ دستوري معترف به في العالم كله هو انه لاجريمة ولاعقوبة الا بنص في القانون.

وبعد تطبيق القانون واستفادة الناس مما فيه من خروق وثغرات تتهم الحكومة المواطنين بانهم (يلتفون) حول القانون ولا تتهم نفسها بانها تسرعت في اصدار القانون وبأن (سوء) الصياغة هو الذي سمح للمواطنين باستغلال الثغرات والاستفادة من القصور في نص القانون..!!

ومع ان اقتراح القوانين- بنص الدستور- هو حق للحكومة ولاعضاء مجلس الشعب ايضا، فاننا لم نسمع خلال عشرات السنين عن قانون واحد اقترحه النواب ووافق عليه مجلس الشعب، وانما كانت القوانين كلها تقدم من الحكومة الامر الذي يؤكد مسئوليتها عن اي نقص او قصور، كما يؤكد مسئوليتها عن انحراف الذين يستفيدون من ثغرات القانون.

ثم تاتي بعد ذلك عملية (الاختيار) لشغل مناصب رؤساء المدن والاحياء، وهي عملية تنفرد بها الحكومة علي اساس الثقة احيانا، والمحاباة احيانا اخري دون ان تكون هناك ضوابط للاختيار او اية اسس موضوعية يقوم عليها. ومع ان الترقية الي الوظائف القيادية في الجهاز الاداري للدولة والقطاع العام تحتاج الي تحريات من اجهزة الرقابة قبل الترقية، فان التعيين في وظائف رؤساء المدن والاحياء لايضع في الاعتبار مثل هذه التحريات، مع ان سمعة الموظف العام وماضيه يجب ان تكون اول ما يوضع في الاعتبار عند شغل هذه الوظائف الهامة. بل ان اجهزة الرقابة-علي كثرتها عندنا- تقدم تقاريرها عن رؤساء المدن والاحياء، إلا ان هذه التقارير توضع في ادراج المكاتب لاينظر احد اليها او يحاسب عليها مادام المسئول الذي كتبت عنه التقارير يتمتع بثقة مسئول اكبر منه، أو ان السياسة العامة تقتضي بقاءه في منصبه.

ونحن لانطالب بان يؤخذ الموظف العام بالشبهات او بغير دليل، لكننا نؤكد فقط علي ان سمعة الموظف العام، خصوصا في الوظائف الحساسة مثل رؤساء المدن والاحياء، يجب ان تكون بعيد ة عن الشبهات، يؤكد ذلك ان من انحرف منهم قدم للمحاكمة بتهمة اختلاس عشرات الملايين او استغلال النفوذ عشرات المرات، وهي جرائم لايمكن ان تتم بين يوم وليلة، وانما تتم علي مدي سنوات طويلة تحت نظر اجهزة الرقابة وهي كثيرة، لكن اجهزة الرقابة (تكتب) ولايلتفت احد لما تكتب حتي تفوح الرائحة الكريهة وتزكم الأنوف، فتنظر الحكومة الي العزل والاحالة الي المحاكمة مع انها كانت تعرف وتسمع عن الانحراف ولاتهتم به.

فاذا علم الموظف العام بأن (سمعته) هي المعيار الأول للبقاء في منصبه فسوف يحافظ علي هذه السمعة ويحرس علي انها لاتشوهها حتي الاشاعات الكاذبة، انما اذا علم بان بقاءه في المنصب يرجع فقط الي (رضاء) مسئول اكبر منه فسوف يصرف كل جهده لارضاء هذا المسئول في نفس الوقت الذي يفتح فيه (جيوبه) لتمتلئ بالمال الحرام في حماية هذا المسئول الكبير بقصد او بغير قصد.

ان سمعة القاضي- مثلا- هي كل رأس ماله بحيث يطالب بتقديم استقالته اذا مست هذه السمعة شائبة من اي نوع- ودون الحاجة الي تحقيق او محاكمة- وكذلك يجب ان يكون الحال بالنسبة لكل موظف عام يتولي امور الناس ويملك تطبيق القانون او الاستثناء منه، حتي يكتسب كل مسئول (مناعة) ضد الانحراف وضد المال الحرام فيقل الفساد وينتهي امره قبل ان يبدا..!!

هامش: السلطة المطلقة.. مفسدة مطلقة..!!